

مؤتمر سياسات العمل والتنمية المستدامة
الجمعية الاقتصادية العمانية- مسقط- سلطنة عمان
10-9 مارس 2014م
أ.د. خالد بن زهار الرويس
جامعة الملك سعود

العلاقة بين الكفالة والتجارة المستترة "الكفالة والتستر التجاري"

الكفالة والتستر التجاري

- نظام مكافحة التستر التجاري (14) مادة
- اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة التستر (15) مادة
- نظام الإقامة (65) مادة.
- غرفة الشرقية

[نظام الإقامة.docx](#)
[التستر التجاري واثره اقتصادياً واجتماعياً على المملكة.pdf](#)

[نظام مكافحة التستّر.docx](#)
[اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة التستر.docx](#)

الأهمية

الاستثمار الأجنبي
والتستر التجاري

سياسات الاقتصاد المفتوح وظاهرة
التستر التجاري

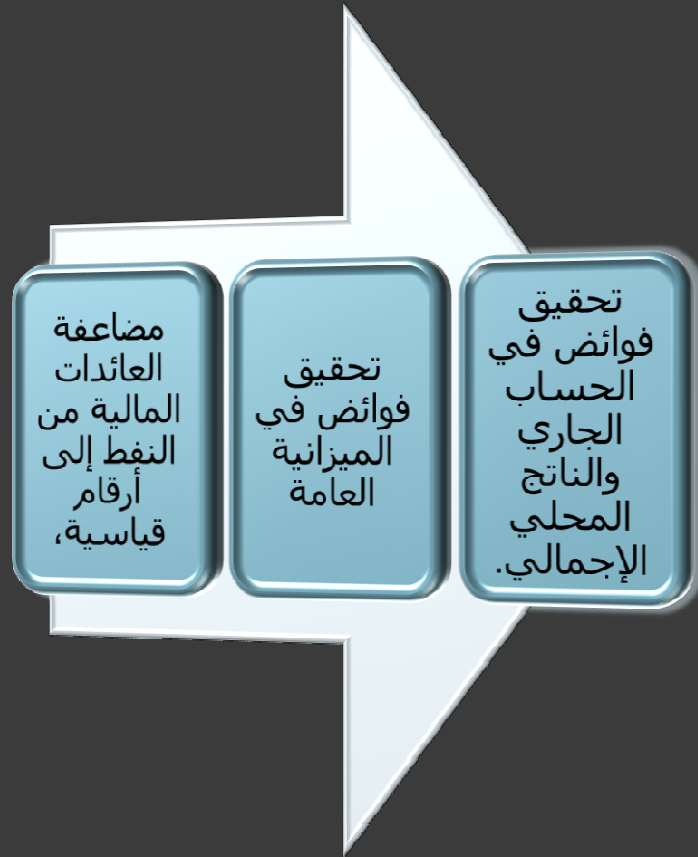
التستر التجاري وآثاره الاقتصادية
والسياسية والقانونية والاجتماعية.

مفهوم التستر التجاري

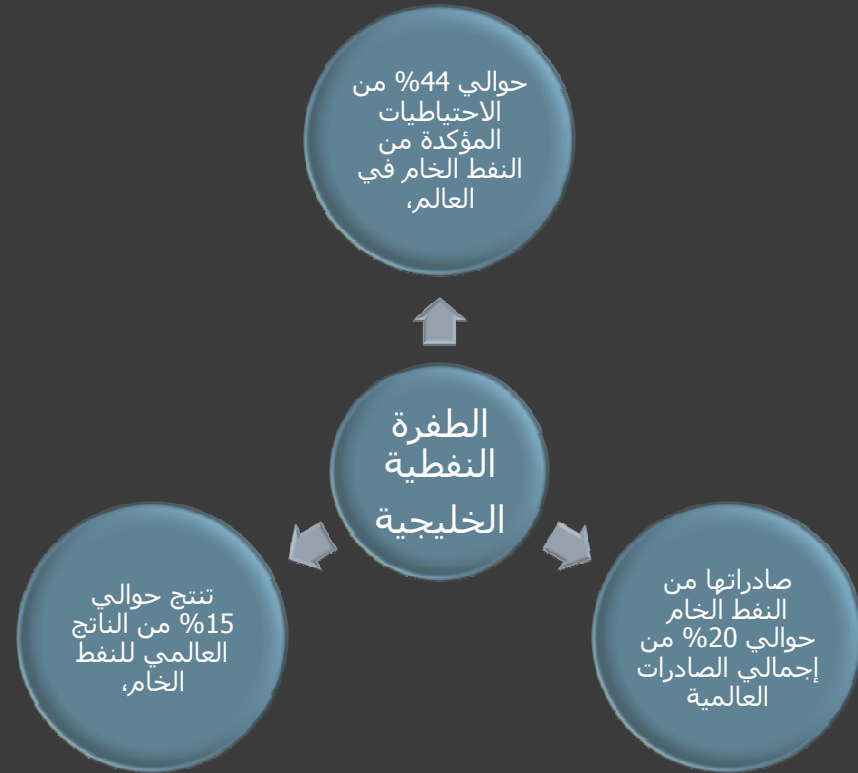
تمكين الوافد من استثمار أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه، أو بالاشتراك مع غيره محظور عليه ممارسته، أو لا يسمح له نظام استثمار رأس المال الأجنبي أو غيره من الأنظمة والتعليمات ممارسته، ويعتبر المواطن متستراً في حالة تمكين الوافد من استخدام اسمه أو ترخيصه أو السجل التجاري لممارسة النشاط التجاري.

كما يعتبر متستراً كل أجنبي حاصل على ترخيص استثمار أجنبي وقام بتمكين وافد آخر من العمل لحسابه خلافاً لنظام استثمار رأس المال الأجنبي، حيث يؤدي التستر إلى تهرب الوافد من الرسوم التي يتطلبها نظام الاستثمار الأجنبي من خلال عقد صوري بالراتب والميزات.





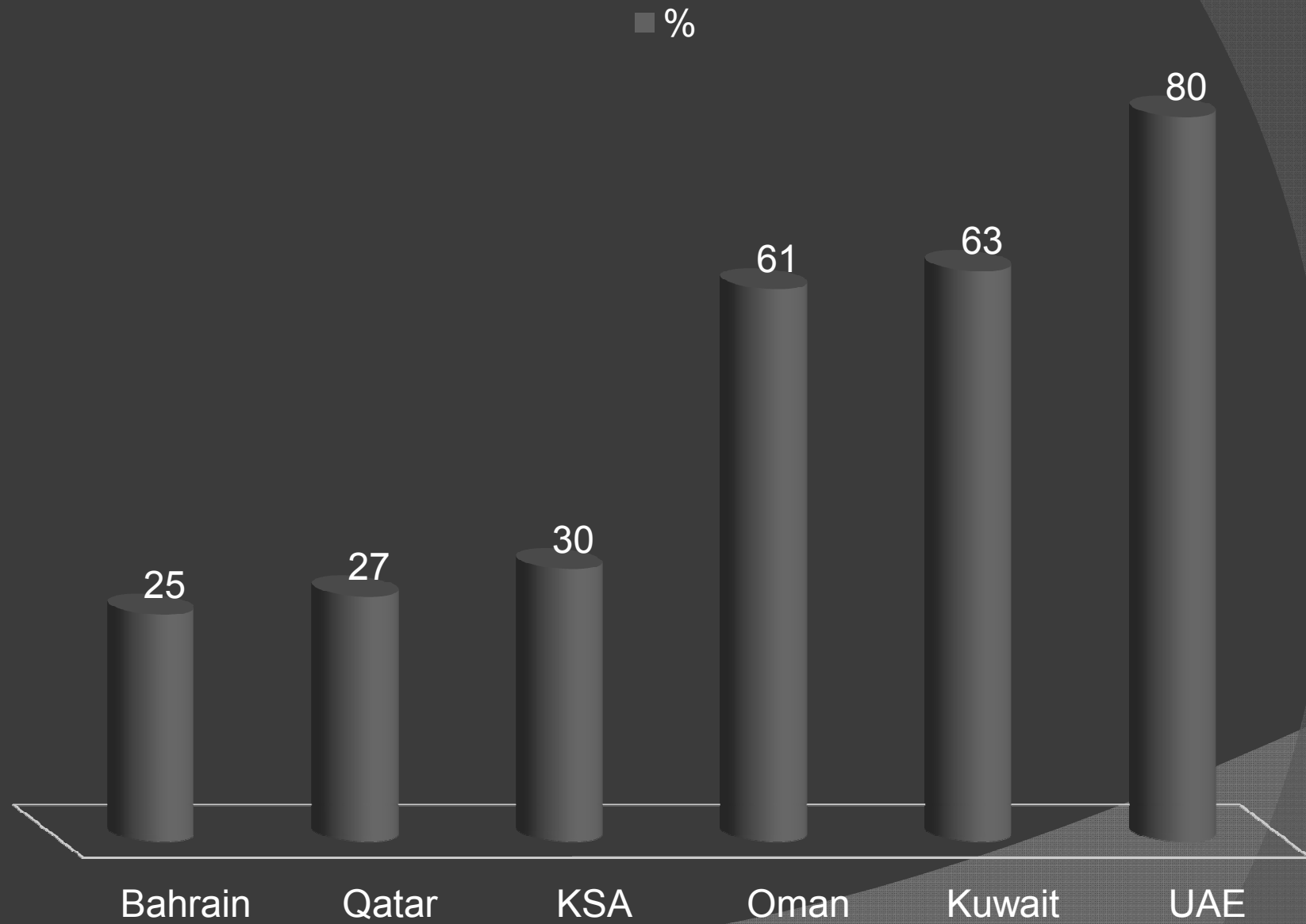
60% من الأيدي العاملة الأجنبية تقوم
بتشغيل مختلف القطاعات الاقتصادية
في كل من المملكة العربية السعودية
ومملكة البحرين وسلطنة عمان



خلل هيكل في أسواق العمل
الخليجية المتمثل حصراً في ارتفاع
أعداد العاطلين عن العمل من
المواطنين مع الازدياد المطرد في
أعداد الأيدي العاملة الخارجية

GCC Economic Facts 2014

KSA	Kuwait	Oman	Bahrain	Qatar
Population: 29.0 million	Population: 3.8 million	Population: 3.1 million	Population: 1.2 million	Population: 1.8 million
GDP (PPP): \$906.8 billion	GDP (PPP): \$151.0 billion	GDP (PPP): \$90.1 billion	GDP (PPP): \$33.1 billion	GDP (PPP): \$187.9 billion
6.8% growth	5.1% growth	5.0% growth	3.9% growth	6.6% growth
6.6% 5-year compound annual growth	0.8% 5-year compound annual growth	6.3% 5-year compound annual growth	4.0% 5-year compound annual growth	13.1% 5-year compound annual growth
\$31,275 per capita	\$39,889 per capita	\$29,166 per capita	\$28,744 per capita	\$102,211 per capita
Unemployment: %10.6	Unemployment: %2.1	Unemployment: %15.0	Unemployment: %3.4	Unemployment: %0.5
Inflation (CPI): %2.9	Inflation (CPI): %2.9	Inflation (CPI): %2.9	Inflation (CPI): %1.2	Inflation (CPI): %1.9
FDI Inflow: \$12.2 billion	FDI Inflow: \$1.9 billion	FDI Inflow: \$1.5 billion	FDI Inflow: \$891.2 million	FDI Inflow: \$326.9 million



المشكلة



أسباب انتشار الظاهرة

قلة رؤوس الأموال والخبرة الفنية والإدارية الكافية للمواطن مما شجعت على الاستعانة بالأجنبي.

محدودية دخل المتستر وعدم وجود مصادر دخل بديلة أكثر ربحية.

وجود عادات وأعراف اجتماعية تمنع المواطن من القيام ببعض المهن أو الحرف فينتج عن ذلك إسنادها للأجنبي .

نقص الوعي والإدراك لدى بعض المواطنين تجاه مخاطر تجارة التستر.

سهولة إعطاء التراخيص التجارية للمواطن والسماح لهم بمباشرة أكثر من مشروع بسجل تجاري واحد.

من أهم أسباب تفشي ظاهرة التستر التجاري، عدم وجود أنظمة تشريعية صارمة لمواجهة هذه المشكلة في الجهات الحكومية، وضعف الرقابة، وصعوبة السيطرة على منافذ التستر.

الآثار السلبية للتستر التجاري

الاجتماعية

البيئية
والصحية

السياسية
والأمنية

الاقتصادية

الاقتصادية -1

إفشال
سياسات
الاستقرار
الاقتصادي
في الدولة
وتشويه
المؤشرات
اللازمة لوضع
السياسات
الاقتصادية
المختلفة،
والتي من
أهمها:
مؤشرات
الأسعار،
معدلات
البطالة،
معدلات النمو
الاقتصادي.

تأثير سلبي
بالغ على
فعالية
السياسة
النقدية في
الاقتصاد،
زيادة
الأنشطة
المختلفة في
إطار معاملات
التستر
التجاري يؤدي
إلى زيادة
الطلب على
النقود ويصبح
أحد الدوافع
الأساسية
للاحتفاظ بها،
وهو ما سيؤثر
بالتأكيد على
فعالية
السياسة
النقدية.

معظم الأرباح
الناجمة عن
التستر تحول
إلى خارج
الدولة.

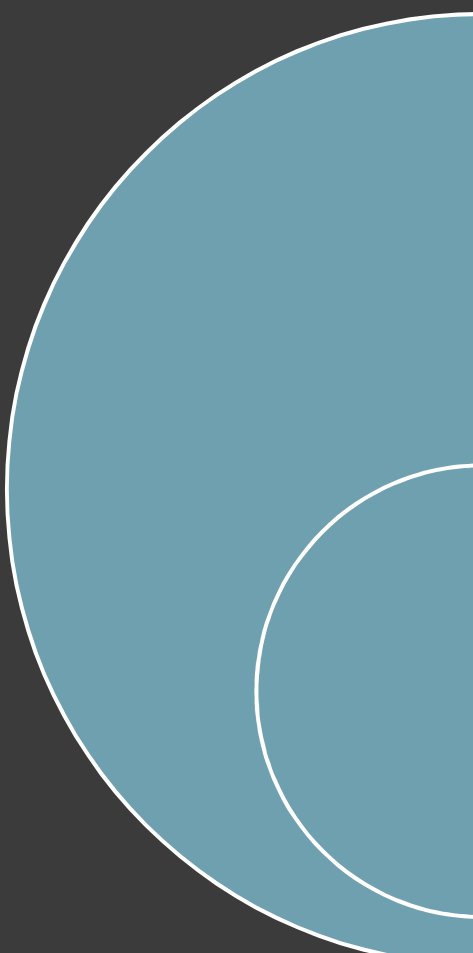
إضعاف
الكفاءة
الاقتصادية،
والإخلال
بتوزيع الموارد.

المنافسة
الغير
مشروعة
للمواطنين،
ولأسيما
أصحاب
المشروعات
الصغيرة
والمتوسطة.

زيادة أعباء
الإنفاق على
المرافق
الخدمية،
الصحية،
التعليمية
بسبب وجود
أعداد كبيرة
من الوافدين
بالدولة.

يسهم في
نمو البطالة،
لاقتصار
التوظيف في
مشروعات
التستر على
العمالة
الأجنبية.

السياسية والأمنية



وجود أعداد كبيرة من الوافدين وأبنائهم الذين ترعرعوا في البلاد، قد تؤدي إلى شعور جماعي شبيه بشعور الأقلية.

ضخامة حجم العمالة الوافدة، تعدد جنسياتها، ومعتقداتها، وثقافتها، يجعلها تشكل تهديداً لآمن البلاد.

الاجتماعية

مشروعات التستر وسط ملائم لانتشار الجريمة
والتجارة غير المشروعة.

تزايد أعداد المخالفين لنظام الإقامة.

تزايد أعداد العمالة الوافدة يؤثر في البنية
الديموغرافية للدولة.

تعتبر ملاذ امن للعمالة الهاربة من كفلائها.

البيئة والصحة:

تشكل الأعداد الكبيرة للعمالة الوافدة ضغطا على الخدمات الصحية والمرافق العامة واستنزافا للموارد الطبيعية.

تأتى معظم العمالة الوافدة من دول فقيرة أو متخلفة قد تحمل معها أمراض معدية خطيرة .

غالبية العمالة الوافدة يمتلكون سيارات قديمة تبعث عوادم مضرّة وتفتقد لوسائل السلامة مما يترتب على ذلك زيادة كبيرة في عدد السيارات التي تؤدي إلى زيادة طرح ملوثات الهواء وإلى زيادة اختناق حركة المرور والحوادث المرورية .

غالبية العمالة الوافدة تسكن في مساكن شعبية أو قرى في ظروف سكنية غير صحية وغير منظمة ومكتظة بالأوساخ مما يشوه المنظر فضلا عما يسببه من مشكلات صحية.

حجم التستر التجاري (حالة المملكة)

حجم التستر التجاري في المملكة يبلغ 236.5 مليار ريال، مما يشكل نحو 16.78 % من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ عدد العمالة الأجنبية في السعودية، نحو ستة ملايين مشغل، وذلك وفقاً لبيانات وزارة العمل متوسط إجمالي عدد العمالة غير النظامية في المملكة يبلغ 1.2 مليون عامل سنوياً أي 27 % من إجمالي العمالة الرسمية، والتي تقدر أجورها بنحو 4 مليارات ريال سنوياً.

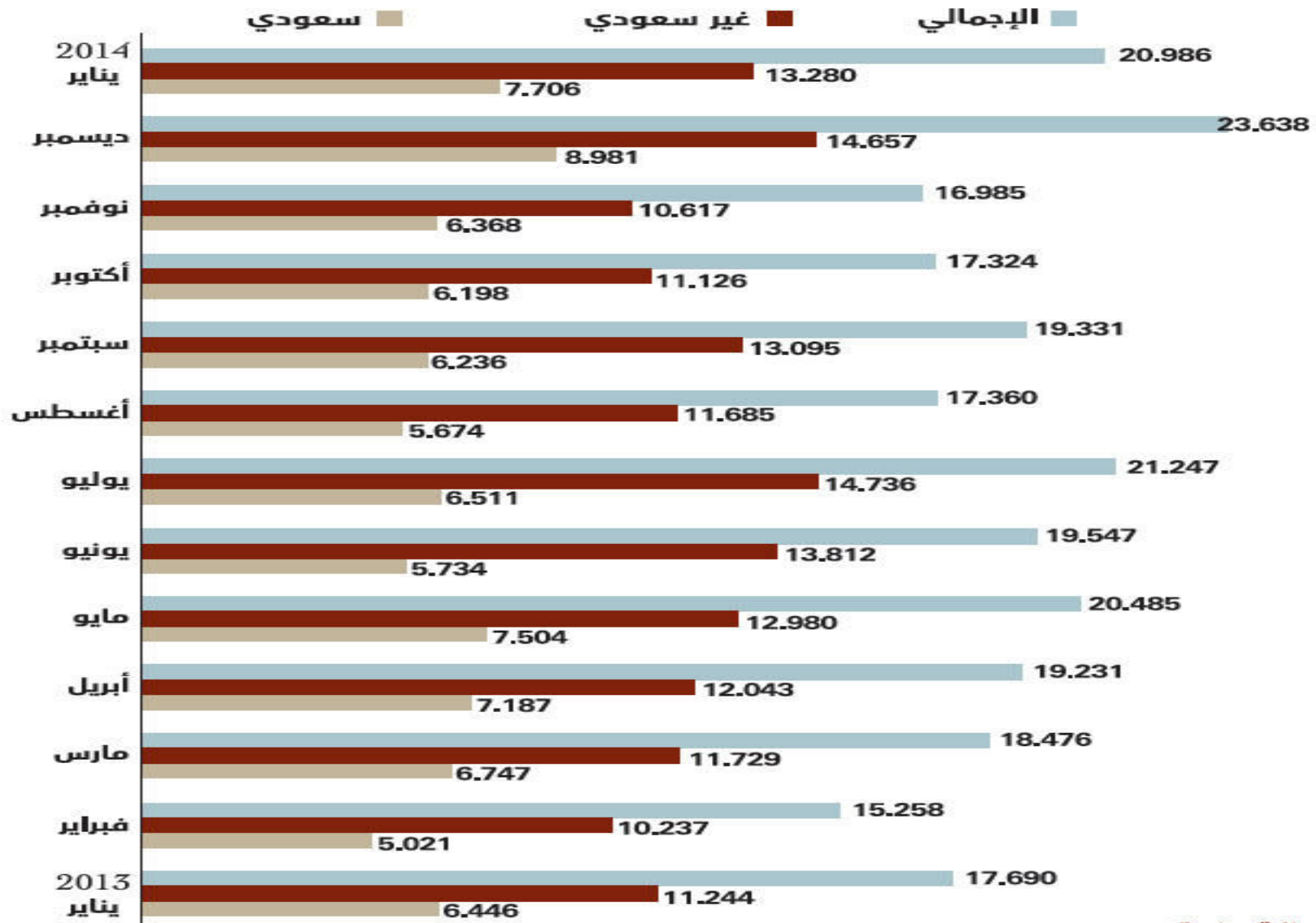
30 % من العمالة الأجنبية تعمل لحسابها الخاص تحت ظاهرة التستر،

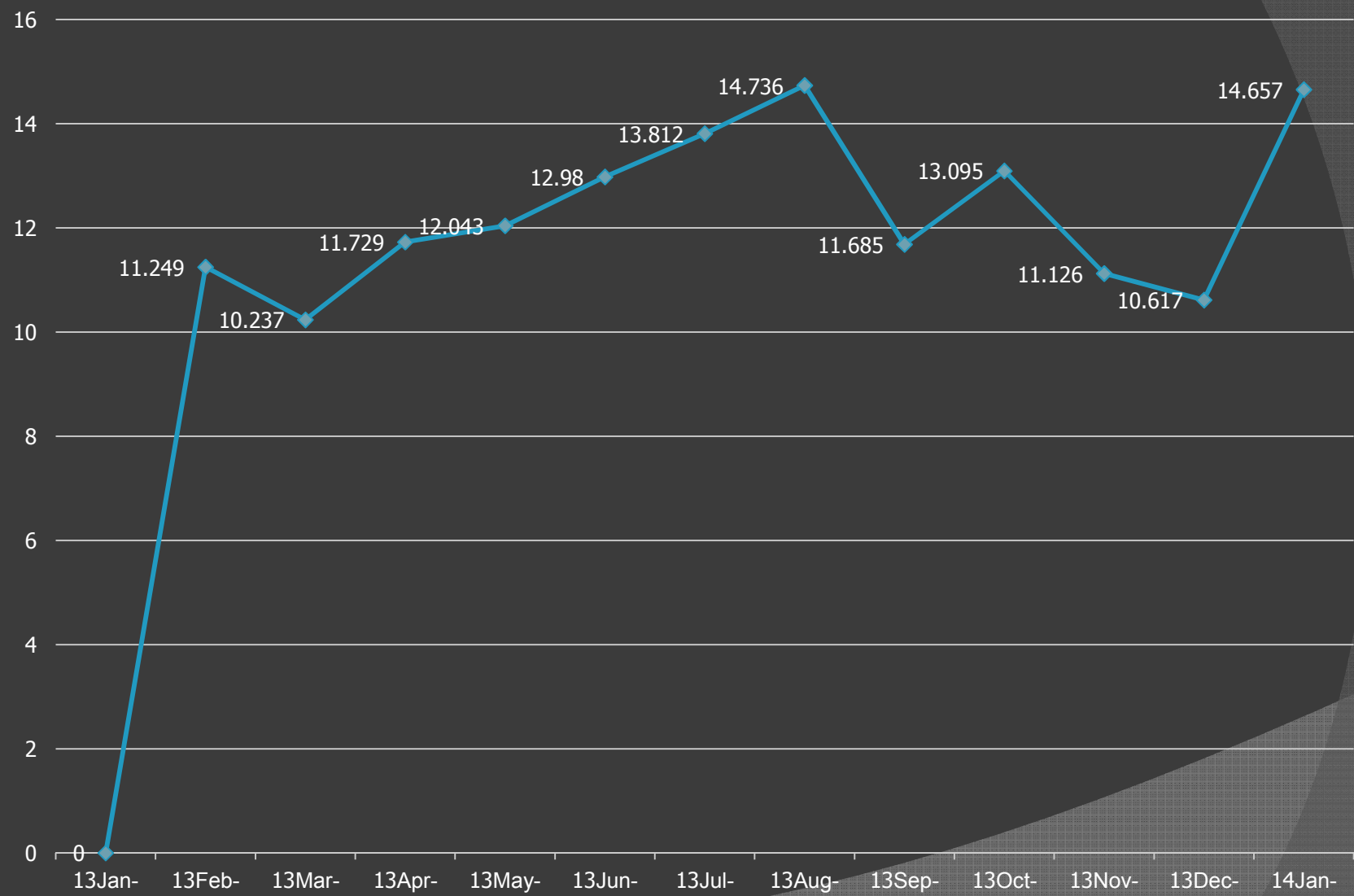
إجمالي تحويلات العمالة الوافدة خلال الفترة 1992-2002 بلغ نحو 635.7 مليار ريال، وهو ما يمثل تسرباً للاقتصاد الوطني يصل إلى نحو 10 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفع إجمالي التحويلات المالية الشخصية من السعودية إلى الخارج إلى أعلى مستوى له خلال 20 عاماً، وتحديداً منذ عام 1994 ميلادي حتى عام 2013م، حيث بلغ نحو 226.6 مليار ريال في 2013م، مقارنة بـ 194.5 مليار ريال في 2012م، بارتفاع نسبته 16.5 %.

أظهر رصد أجرته وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية"، أن التحويلات الشخصية إلى الخارج من غير السعوديين، ارتفعت بنسبة 18 % في 2013م، حيث بلغت قيمتها 148 مليار ريال، مقارنة بـ 125.2 مليار ريال في 2012م.

تطور التحويلات الشخصية منذ بداية 2013 (مليون ريال)





مبيعات المصارف من النقد الأجنبي وبلوذه من يناير إلى نوفمبر / ٢٠١٣ (مليون ريال)

البنود	٢٠١٣	٢٠١٢	التغير بالقيمة	التغير
تمويل الواردات	١٧٧,٧٢٦	١٧٥,٤٦٧	٢,٢٥٨	١
مقاولون أجانب (استيراد السلع)	٩,٠١٢	٣,٠١٠	٦,٠٠٢	١٩٩
مقاولون أجانب (أغراض أخرى)	٥,١٨٨	٤,٥٧١	٦١٦	١٣
تحويلات شخصية (سعودي)	٦٩,٦٢٧	٦٣,٢٩٠	٦,٣٣٨	١٠
تحويلات شخصية (غير سعودي)	١٣٣,٣٠٦	١١٣,٩٢٦	١٩,٣٨٠	١٧
السفر للخارج (سعودي)	٥٢٨	٧٠١	١٦٤-	٢٣-
السفر للخارج (غير سعودي)	٣٥٤	١,٤٤٦	١,٠٩٣-	٧٦-
استثمارات بالخارج	٦٤	٢٨	٣٦	١٢٨
الصرافة	٧,٠٢٥	٤,١٢٠	٢,٩٠٥	٧١
لجومات حكومية	١١,٢٧٧	٩,٦٣٤	١,٦٤٣	١٧
لمؤسسة النقد	٢,٥٥٥	٥,٥٥٤	٢,٩٩٩-	٥٤-
للوزارات أو البلديات	٤٦	٠	٤٦	—
لعملاء آخرين في المملكة	٣٨٦,٠٠٧	٣٩٠,٩٥٩	٤,٩٥١-	١-
مصارف داخل المملكة	٥٥٧,٢٠٩	٤٩٦,٦٤٠	٦٠,٥٦٩	١٢
مصارف خارج المملكة	١,٣٤١,٤٨٦	١,٥٩٣,٠٨٩	٢٥١,٦٠٣-	١٦-

حجم التستر التجاري في المملكة:

أكدت دراسة حديثة أن نحو 22% من حجم حوالات المقيمين العاملين في المملكة إلى الخارج والتي يتوقع أن تبلغ 120 مليار ريال، تم اكتسابها عبر ممارسة أنشطة تجارية تحت مظلة التستر التجاري.

80% من العمالة السائبة تعمل تحت مظلة "مؤسسات وهمية"، وأن بعض الشركات الكبرى التي تدخل السوق تحت اسم "التمثيل التجاري" تسهم بشكل مباشر في تزايد الأعمال تحت مظلة "التستر التجاري".

المؤسسات الوهمية هي تلك التي تمارس أعمالها تحت اسم وترخيص ورقي فقط دون وجود مقر.

"التمثيل التجاري" لدى كثير من الشركات الأجنبية المستثمرة في السوق السعودية هو مصطلح وهمي تم الاستناد إليه لإخفاء حقيقة أعمال تلك الشركات المخالفة للأنظمة والقوانين.

انتقدت الدراسة الصادرة عن كرسي الأمير مشعل بن ماجد لدراسات وأبحاث قضايا التستر التجاري في جامعة الملك عبدالعزيز، دور الهيئة العامة للاستثمار، وقالت إنها "مظلة لم تحقق أهدافها التي أنشئت من أجلها"، التي عبرها يخلع المقيمون "عباءة الكفيل"، ويستثمرون في أنشطتهم، ويتمكنون من استقدام أقاربهم للعمل وإنهاء إجراءاتهم بسهولة.

الجنسيات التي يشتهر في تورطها في قضايا التستر التجاري، أشارت الدراسة إلى تصدر الجنسية البنغالية بنسبة 22.7%، ثم المصرية والسورية بنسبة 19% و14.1%، ثم تأتي البقية كاليمنية والسودانية والفلسطينية واللبنانية.

حجم التستر التجاري في المملكة:

تفيد إحصاءات وزارة التجارة والصناعة لشؤون المستهلك بأن قطاع البناء والمقاولات يتصدر قطاعات التستر التجاري بنسبة 57.2%، قطاع المواد والسلع الاستهلاكية بنسبة 13.2%، ثم قطاع التجارة العامة بنسبة 12%.

بلغت نسبة العمالة الأجنبية في قطاع الملابس والأقمشة 97.5 % من إجمالي عدد العمالة في السوق.

المبالغ التي يحصل عليها المواطنون المتسترون تراوح بين (500-4000 ريال شهرياً)، بما يشكل نحو ثلث الدخل الكلي الصافي من نشاط المتستر عليه، وهذه الحصة المقتطعة تمثل دخلاً غير مشروع للمواطن والعامل المتستر عليه.

التوصيات

- تطوير التعليم وتنمية القوة البشرية.
- تفعيل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من خلال تفعيل اتفاقيات حرية انتقال عنصر العمل بين الدول الأعضاء
- توفر العمالة الداخلية سيسهم في معالجة الخلل السكاني القائم في الدول الخليجية على مستوى ترشيد استخدام العمالة الوافدة، والعمل على توظيف الوظائف من خلال تشجيع عمليات الإحلال.
- التدريب في ضوء الحاجة لإعادة تأهيل وتدريب مخرجات التعليم لمواجهة احتياجات سوق العمل على المدى القصير.
- إنشاء صناديق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجالات وقطاعات معينة،
- تقليص فوارق الأجور والمزايا شاملة التأمينات وأنظمة التقاعد بين القطاع العام والخاص.

شكرا للجميع
وبالتوفيق